العرب
الخميس 2021/05/27
السنة 43 العدد 12071

حزب جونسون يواجه تحدي التخلص من رهاب الإسلام

لندن – وجد حزب المحافظين البريطاني نفسه في موقف دفاعي بعد الانتقادات التي طالته هذا الأسبوع والتي قد تجبره على إعادة ضبط سياساته لمسح الصورة النمطية المتجذرة تجاهه كونه أحد مغذي نزعة الكراهية للمسلمين لأن تفشي مشاعر الإسلاموفوبيا من بين أكثر المشكلات التي قد تفتك بوحدة المجتمع.

ويقول مراقبون إن تنامي المشاعر المعادية للسامية في المملكة المتحدة مؤخرا على خلفية التصعيد الأخير بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة غذى الجدل بشأن إمكانية ارتفاع جرائم الكراهية ضد المسلمين.

وتأتي المخاوف بعد أن ذكر تقرير مستقل عن التمييز داخل حزب رئيس الوزراء بوريس جونسون أن "حزب المحافظين يعاني رهاب الإسلام، وهي مشكلة مترسخة لديه على المستوى المحلي أو الفردي ولكنها ليست مؤسساتية".

ساجد جاويد

على حزب المحافظين الأخذ سريعا بتوصيات تقرير سينغ

وما يعزز هذا الموقف هو ما قاله وزير الداخلية السابق ساجد جويد، وهو سياسي من أصول باكستانية ينشط في حزب المحافظين في مقال نشرته صحيفة "التايمز" البريطانية الأربعاء، إن مسؤولين في الحزب منعوه من الترشح في إحدى الدوائر المضمونة للمحافظين على أساس أن ناخبيها لن يصوتوا لمسلم.

ودعا جاويد، الذي بات أول وزير للداخلية من الأقليات في بريطانيا، بعد تعيينه خلفا للمستقيلة أمبر راد، حزبه إلى الإسراع في تنفيذ توصيات تقرير سواران سينغ المفوض السابق في لجنة المساواة وحقوق الإنسان، والذي قال "لا تزال المشاعر المعادية للمسلمين مشكلة داخل الحزب. إنها تضر بالحزب وتحرمه من شريحة كبيرة من المجتمع".

وكان حزب المحافظين الحاكم قد واجه طيلة السنوات الأخيرة انتقادات على خلفية تورط عدد متزايد من مسؤوليه في وقائع متعلقة بظاهرة الإسلاموفوبيا.

وأشارت العديد من التقارير والإحصائيات طيلة السنوات الأخيرة إلى أن جونسون وحزبه ساهما بشكل كبير في جعل كراهية المسلمين ظاهرة مقبولة اجتماعيا حيث أصبحت أكثر انتشارا من معاداة السامية.

ودرس تقرير سينغ ما مجموعه 1418 شكوى حول التمييز تم تقديمها للمحافظين بين عامي 2015 و2020، بينها 727 حادثة يتعلق ثلثاها بالمسلمين.

وبحسب الوثيقة التي تشير مع ذلك إلى أنها لم ترصد "عنصرية مؤسساتية" في التعامل مع الشكاوى، سُجلت هذه المشاعر المعادية للمسلمين على المستوى المحلي أو الفردي.

ولا يبدو أن مسألة الاعتذار التي قدمتها الرئيسة المشاركة للحزب أماندا ميلينغ بالنيابة عن حزب المحافظين، حينما قالت عقب نشر تقرير سينغ "أود أن أعرب عن اعتذاري لجميع أولئك الذين شعروا بالإساءة جراء التصرف التمييزي أو الذين خاب أملهم من نظامنا"، كافية حتى تطمئن الأقلية المسلمة والمقدر عددها بنحو 4.1 مليون مسلم، أي ما نسبته 6.3 في المئة من مجموع السكان البالغ عددهم نحو 66 مليونا.

وقد أقرت النائب بوجود "ثغرات" في التعامل مع تلك الشكاوى، لكنها أكدت أن حزب المحافظين "مصمم على تصحيح هذه الأخطاء" و"العمل بجدية أكبر من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز".

ووعدت بأن يتبنى المحافظون كافة التوصيات الواردة في التقرير وتقديم خطتهم لتنفيذها "في غضون ستة أسابيع".

ويدعو التقرير بشكل خاص إلى إصلاح نظام إدارة الشكاوى والمزيد من الشفافية في طريقة التعامل معها ووضع قواعد سلوك واضحة لجميع الأعضاء والتدريب ومراجعة معايير وسائل التواصل الاجتماعي.

وكان الحزب الحاكم، المتهم بالتسامح مع انتشار الإسلاموفوبيا في صفوفه، قد طلب في ديسمبر 2019 من سينغ إعداد هذه الدراسة حول التمييز داخل صفوفه.

وتم اتهام جونسون نفسه لكتابته مقالا في عام 2018 عندما كان وزيرا للخارجية، وصف فيه المسلمات اللواتي يرتدين النقاب بـ"صناديق البريد" أو "لصوص المصارف"، واعتبر التقرير أن ذلك يعطي الانطباع بأن "الحزب وقيادته لا يحترمان الجاليات المسلمة".

وأعرب جونسون عن "أسفه" ورد في التقرير قائلا "هل سأستخدم بعض الكلمات التي أساءت في مقالاتي السابقة الآن؟ كلا، ليس الآن بعد أن أصبحت رئيسا للوزراء".

روحاني ينتقد «ديمقراطية المرشد» في الانتخابات الرئاسية

قائمة المرشحين تعكس سياسة استبعاد الخائفين من مواجهة الأعداء

هل انتهت حاجة الدولة العميقة لورقة الإصلاحيين

رأى مراقبون في مطالبة الرئيس حسن روحاني المرشد الأعلى علي خامنئي بمراجعة قائمة المرشحين لخوض غمار الانتخابات رسالة مثيرة للاهتمام في هذا التوقيت لأنها تنم عن مخاوف من سيطرة المتشددين على كافة مفاصل السلطة باعتبار أن المرشح المتشدد إبراهيم رئيسي يسلك طريق الرئاسة دون ضغوط بدعم من المرشد والحرس الثوري.

طهران – تثير اللائحة النهائية بأسماء المرشحين للانتخابات الرئاسية التي أقرها مجلس صيانة الدستور في إيران انتقادات من أطراف مختلفة في توجهاتها السياسية وخاصة التيار المعتدل، حيث اعتبروها ميلا لصالح التيار المتشدد على حساب الإصلاحيين.

وانتقد الرئيس الإيراني حسن روحاني قرار استبعاد أسماء بارزة من الترشح لخوض الانتخابات الرئاسية المزمعة بعد أسابيع قليلة. وقال في كلمة متلفزة خلال الاجتماع الأسبوعي للحكومة الأربعاء إن "هذا القرار يقوّض دور الناخبين في انتخابات ديمقراطية".

وأكد توجيهه رسالة إلى المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي بشأن الترشيحات، طالبا مساعدته في توفير "منافسة" أكبر فيها بعد استبعاد شخصيات بارزة من الترشح. وكتب يطالبه بمراجعة القرار خاصة وأن الدستور الإيراني يجعل المرشد هو صاحب القول الفصل بشأن كافة الأمور السياسية.

ويُعتبر الصراع بين الإصلاحيين والمحافظين على مسك زمام السلطة في البلاد بأنه أمر تقليدي بينهما، وهذا التجاذب لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يخرج عن سلطة ولاية الفقية المتمثلة في المرشد الأعلى.

وتجرى الدورة الأولى للانتخابات في 18 يونيو، لاختيار خلف للمعتدل روحاني الذي لا يحق له دستوريا الترشح هذه المرة بعد ولايتين متتاليتين في منصبه.

وتأتي هذه المحطة السياسية الهامة بينما تواصل إيران مراوغة المجتمع الدولي بتعمدها إطالة أمد تحقيق أي تسوية مع إدارة الرئيس جو بايدن ضمن مفاوضات فيينا بشأن برنامجها النووي المثير للجدل، وكذلك تهديدها لأمن جيرانها الخليجيين والتدخل في شؤونهم.

ويقول مراقبون إن المرشد الأعلى لطالما أيّد استبعاد الخائفين من مواجهة "أعداء الخارج، في إشارة إلى الولايات المتحدة ولديه قناعة بأنه بفسح المجال أمام مرشح متشدد للفوز بالرئاسة سيجعل طهران تفرض شروطها في أي تسوية خارجية".

ونشرت وزارة الداخلية الثلاثاء لائحة من 7 مرشحين بينهم خمسة من المحافظين المتشددين، صادق مجلس صيانة الدستور على خوضهم المنافسة.

واستبعد المجلس، وهو هيئة غير منتخبة يهيمن عليها المحافظون وتتألف من 12 عضوا، أسماء بارزة مثل المحافظ المعتدل علي لاريجاني، مستشار المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الذي ترأس مجلس الشورى مدة 12 عاما، والمحافظ المتشدد محمود أحمدي نجاد الذي تولى الرئاسة بين 2005 و2013، والإصلاحي إسحاق جهانغيري، النائب الأول لروحاني.

وفي حين كان استبعاد أحمدي نجاد تكرارا لما واجهه في انتخابات 2017، شكل إقصاء لاريجاني، الذي سبق له خوض الانتخابات الرئاسية عام 2005، إضافة إلى جهانغيري، خطوة مفاجئة.

وكان لاريجاني وجهانغيري قد تعهدا بمواصلة النهج الوسطي لروحاني، ولذلك فإن استبعادهما من المنافسة قد يتسبب في خروج احتجاجات أو حتى مقاطعة الانتخابات.

وبقي الأبرز بين المرشحين النهائيين، رئيس السلطة القضائية رئيسي الذي يبدو الطريق ممهدا أمامه للفوز، والذي نال 38 في المئة من الأصوات لدى خوضه انتخابات عام 2017 التي انتهت باحتفاظ روحاني بمنصبه لولاية ثانية.

وأبدى مسؤولون وصحافيون في إيران خشيتهم من أن يؤدي اقتصار المرشحين بشكل كبير على توجه سياسي واحد، إلى امتناع كبير عن الاقتراع.

إبراهيم رئيسي في طريق مفتوح لتولي المنصب بعد إقصاء أهم المرشحين

وتعد نسبة المشاركة نقطة ترقب في الانتخابات المقبلة، بعد امتناع قياسي تجاوز 57 في المئة في انتخابات البرلمان مطلع 2020، التي انتهت بفوز ساحق للمحافظين، بعد استبعاد مجلس صيانة الدستور الآلاف من المرشحين، العديد منهم كانوا من المعتدلين والإصلاحيين.

ولفت روحاني إلى "ما حصل لنسبة 98 في المئة" في إشارة إلى نسبة المشاركة الرسمية في استفتاء اعتماد مبدأ الجمهورية الإسلامية في العام 1979 بعد الثورة التي أطاحت بنظام الشاه.

وتساءل بالقول "لماذا تستمر هذه النسبة بالتناقص؟ 98 في المئة من الناس قالوا إنهم يريدون الجمهورية الإسلامية. لماذا على هذا الرقم أن ينخفض مع مرور الوقت"؟

ويؤكد المتابعون أن هناك دائما مخاوف في إيران من أن المشاركة المنخفضة في الانتخابات ربما تُفسّر على أنها تصويت بحجب الثقة عن النظام بأكمله.

وسبق لخامنئي أن دعا مرارا خلال الفترة الماضية، إلى مشاركة واسعة في الانتخابات. وتخوّل القوانين للمرشد الأعلى، صاحب الكلمة الفصل في القضايا الكبرى، إجازة تقديم مرشحين استبعدهم مجلس صيانة الدستور. وسجّل ذلك في حالتي اثنين من الإصلاحيين في انتخابات 2005.

وشدد روحاني على أن خامنئي "يمكنه أن يتصرف كما يرى مناسبا، لأن الأمر يتعلق بمصالح البلاد، والعمل الذي يقوم به مجلس صيانة الدستور"، مضيفا أن "ما كان يمكن لنا القيام به هو الطلب منه، واذا رأى الأمر مناسبا، اتخاذ خطوة بهذا الشأن".

وطرحت الصحف الإصلاحية والمعتدلة أسئلة حول مصير "الإصلاحات" في إيران بعد هيمنة المحافظين المتشددين على المرشحين السبعة، بينما دافعت تلك المحافظة عن اختيارهم.

أوروبا تحت وطأة الضغوط لمراجعة سياساتها مع المهاجرين في المتوسط

جنيف – يواجه الاتحاد الأوروبي ضغوطا أممية لمراجعة سياسته مع المهاجرين القادمين من الضفة الجنوبية للمتوسط لأنها لم تعالج أوجه القصور التي من المفترض أن تكون دعامة أساسية لحل هذه القضية المثيرة للجدل.

ويرى متابعون أن أسلوب بروكسل وإن كان يرتكز على إصلاح جوهري يتضمن تشديد عمليات إعادة المهاجرين غير القانونيين وتعزيز المراقبة على الحدود الخارجية وتسريع آليات التنفيذ لمواجهة التهديدات الأمنية، إلا أن الخطة تتعرض لانتقادات شديدة كونها ستساهم في إثارة المشاكل حتى من الناحية العنصرية.

ودعت الأمم المتحدة الأوروبيين إلى إصلاح عمليات البحث والإنقاذ في البحر المتوسط، مؤكدة أن الممارسات الحالية تحرم المهاجرين من حقوقهم وكرامتهم حين لا تؤدي إلى خسارة أرواحهم.

وجاء في تقرير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول عمليات البحث والإنقاذ وحماية المهاجرين في المتوسط والذي نشر الأربعاء، أن السياسات والممارسات المطبقة "تفشل في إعطاء الأولوية لحياة وسلامة وحقوق الإنسان للأشخاص الذين يحاولون العبور من أفريقيا إلى أوروبا".

ويقطع الآلاف من اللاجئين والمهاجرين الذين يأتي الكثيرون منهم من أفريقيا رحلة طويلة وخطرة عبر ليبيا للوصول إلى أوروبا كل عام، وعادة ما يستخدمون قوارب مطاطية، في إطار بحثهم عن حياة أفضل.

ويغطي تقرير مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الواقع في 37 صفحة ويحمل عنوان "تجاهل قاتل" الفترة الممتدة من يناير 2019 إلى ديسمبر 2020، ويصف الأمر بأنه "مأساة إنسانية على نطاق واسع". وقال إن معدل الوفيات في ازدياد حيث توفي حتى الآن هذا العام ما لا يقل عن 632 مهاجرا.

وذكرت المفوضية "تشير الأدلة إلى أن عدم حماية حقوق الإنسان للمهاجرين في البحر ليس حالة مأساوية استثنائية، بل يأتي نتيجة قرارات وممارسات سياسية عملية اعتمدتها السلطات الليبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، وغيرها من الجهات الفاعلة الأخرى التي تضافرت لتهيئة بيئة تعرّض كرامة المهاجرين وحقوق الإنسان للخطر".

ووجد التقرير أن افتقار المهاجرين للحماية "ليس مأساة منفردة بل نتيجة

رحلة محفوفة بكل أنواع الأخطار

ميشيل باشليه

يمكن منع أشكال المعاناة وحالات الموت إذا تغيرت الآليات

لقرارات وممارسات سياسية ملموسة من جانب السلطات الليبية ودول أعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسسات وأطراف أخرى".

وقلصت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل كبير عمليات البحث والإنقاذ، فيما مُنعت المنظمات الإنسانية غير الحكومية من تنفيذ العمليات المنقذة للحياة.

وخلص التقرير إلى أن ليبيا ليست مكانا آمنا لإنزال مهاجرين يتم إنقاذهم في البحر وأن السياسات الحالية في المتوسط تتيح حصول انتهاكات واستغلال بحق المهاجرين إذا لم تؤد إلى خسارة أرواح.

وطالبت مفوضة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه لليبيا والاتحاد الأوروبي بالقيام فورا بإصلاح سياسات وممارسات البحث والإنقاذ المُعتَمَدة حاليًا في وسط البحر المتوسط.

وقالت إن "المأساة الحقيقية هي أنّه يمكن منع الكثير من أشكال المعاناة وحالات الموت التي يشهدها وسط المتوسط".

ماكرون يحاول طي ماضي فرنسا الأسود في رواندا

كيغالي – يسعى الرئيس إيمانويل ماكرون من خلال أول زيارة له إلى كيغالي لفتح صفحة جديدة مع رواندا، وطي الماضي الأسود لفرنسا المتهمة بتورطها في المذابح التي جرت إبان الحرب الأهلية في البلد الأفريقي قبل 27 عاما.

وتترقب الأوساط السياسية الرواندية وعدد من الجمعيات المحلية كيف ستؤول إليه العلاقات بين البلدين مستقبلا وخاصة إذا ما تم ربطها بتقديم اعتذار عن تلك الحقبة المأساوية من تاريخ رواندا.

وتريد باريس توجيه رسالة انفتاح شاملة للشباب الأفريقي الذي يصعب إقناعه بإرادة القوة الاستعمارية السابقة طي صفحة تلك الفترة.

ووصل ماكرون إلى رواندا الخميس ويحدوه أمل تطبيع العلاقات الثنائية التي يسممها منذ أكثر من ربع قرن الدور الذي لعبته بلاده في الإبادة الجماعية لقبيلة التوتسي في 1994.

ورافقت هذه الرحلة القصيرة إلى "أرض الألف تلة" أجواء يغلب عليها التفاؤل في باريس وكيغالي على حد سواء. وقالت الرئاسة الفرنسية في بيان إن هذه الزيارة يفترض أن تكرس "المرحلة الأخيرة لتطبيع العلاقات".

وكان الرئيس الفرنسي، الذي يتبع أسلوبا مغايرا عن الرؤساء السابقين، الأسبوع الماضي إنه سيكون "حريصا على كتابة صفحة جديدة" بين فرنسا ورواندا، وهما بلدان قال نظيره بول كاغامي، الذي زار باريس في 2018 إن "لديهما فرصة الآن لإقامة علاقة جيدة".

واتجه ماكرون عقب وصوله مباشرة إلى النصب التذكاري للإبادة الجماعية الذي يقع في حي جيزوزي في العاصمة، ويضم رفات أكثر من 250 ألفا من الضحايا.

وخلال هذه اللحظة "الاحتفالية الخاصة" ألقى ماكرون كلمة طال انتظارها موجهة خصوصا إلى "الناجين" من هذه الإبادة الجماعية التي سقط فيها 800 ألف قتيل معظمهم من أقلية التوتسي بين أبريل ويوليو 1994.

بول كاغامي

لا يمكن طلب الاعتذار، بل يجب أن يكون تلقائيا وصادقا

ورأى كاغامي في مقابلة مع صحيفة لوموند الفرنسية مؤخرا أنه "لا يمكن أن تأتي الاعتذارات بناء على طلب. يجب أن تكون صادقة. لا يمكنني لا أنا ولا أي شخص آخر أن يطلب اعتذارا".

وذهب نيكولا ساركوزي آخر رئيس فرنسي زار كيغالي في العام 2010، إلى حد الاعتراف بـ"أخطاء جسيمة" و"نوع من التعامي" من قبل السلطات الفرنسية أدت إلى "عواقب مأساوية بالمطلق".